البنك يتّجه إلى دعم النمو

«الكويتية - الصينية»: «المركزي الهندي» يستسلم للضغوطات الحكومية ويخفض سعر الفائدة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية وافق أخيرا البنك المركزي الهندي إلى تخفيض سعر الفائدة خلال الاجتماع الذي عقده في 29 يناير لمناقشة السياسة الاقتصادية التي يتّبعها.

وأضاف التقرير كان البنك المركزي يتعرض سابقاً للضغوط السياسية وخصوصاً مع قرب انتخابات 2014 لاتخاذ إجراءات أكثر دعماً للنمو الاقتصادي الذي شهد اتراجعا خلال العالم الماضي، وقد أوصل هذا التخفيض في سعر الفائدة، الذي جاء بعد تسعة أشهر من الثبات في مستوياته، إشارة واضحة مفادها أن البنك المركزي قرر تحويل تركيزه على دعم النمو وإن كان على حساب التضخم. وكان مؤشر أسعار الجملة «WPI»، المقياس الأساسي للتضخم في الهند، ثابتا في الفترة الأخيرة مما يمنح البنك المركزي مجالاً أكبر لخفض أسعار الفائدة.

وأشار التقرير في ديسمبر، بقي مؤشر أسعار الجملة «WPI» ثابتا عند مستوى 7.18 في المئة، بينما كانت أسعار السلع المصنعة تنخفض بسبب ضعف قطاع الإنتاج الصناعي. وكان الإنتاج الصناعي ينخفض منذ عام 2010، ومن المحتمل أن يستمر على هذا التوجه طالما استمر الطلب المحلي في مستوياته الضعيفة. وبما أن الأسعار الأساسية تعادل ثلثي سلة أسعار الجملة «WPI»، سيبقى مستوى التضخم تحت السيطرة نوعا ما، ولكنه لا يزال مرتفعا، وأعلى من المعدل الذي يستهدفه البنك المركزي، بين 4 في المئة و5 في المئة. وبما أن مستوى التضخم كان إما ثابتا أو متراجعا منذ أكتوبر 2012، كانت الحكومة والشركات تطالب البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، حيث يساعد انخفاض تكلفة الاقتراض على جذب الاستثمارات وبالتالي دعم النمو.

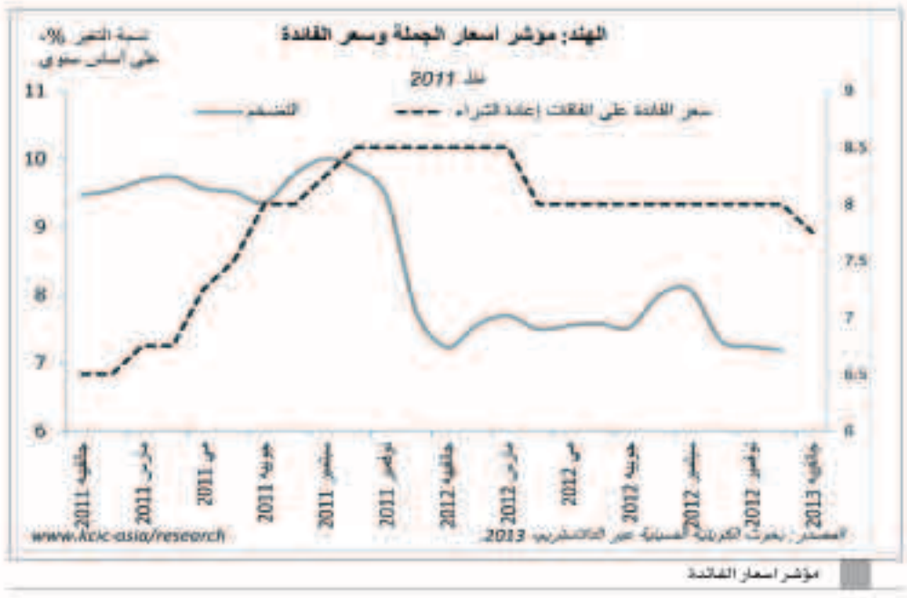

مؤشر اسعار الفائدة

وتابع التقرير يستخدم البنك المركزي الهندي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» كسعر الفائدة الأساسي، وهو السعر الذي تقترض فيه البنوك الروبية الهندية من البنك المركزي. ويستخدم هذا السعر كذلك كمرجع للقروض التي تتم بين البنوك، وكمرجع لحجم الودائع المطلوبة من قبل البنوك. وعن طريق خفض سعر الفائدة، يتوجه البنك المركزي الهندي نحو جعل القروض أرخص كلفة والودائع أقل جاذبية، مما يعزز من السيولة في السوق.

ويبين الرسم البياني تطور التضخم. فخلافاً لمعظم الدول، تستخدم الهند مؤشر أسعار الجملة «WPI» كمقياس أساسي للتضخم. وبينما يشبه مؤشر أسعار الجملة «WPI» مؤشر أسعار المستهلك في أنه يقيس الزيادة السنوية في أسعار سلة واحدة من السلع، يختلف مؤشر أسعار الجملة «WPI» في أنه يركز على السلع المتبادلة بين الشركات بدلاً من السلع التي يشتريها المستهلكون. والسبب لذلك هو أن متابعة سلع المستهلكين في الهند أمراً صعباً، وبالتالي يكون غير دقيق. ولأن الهند عانت لفترة طويلة من مشكلة التضخم، أصبح من المهم لها أن تدير مستوى السيولة، كما يبين سعر الفائدة المرتفع نسبياً، ولكن هنالك أيضاً مفاضلة بين التضخم والنمو.

ومع انخفاض التضخم الذي كان ثابتاً لفترة، والأداء الضعيف للقطاعين الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى العجز المالي الكبير، أدركت كل من الحكومة والبنك المركزي ضرورة زيادة الإجراءات التحفيزية.

ومع الأسف، فيما تعيش الحكومة شللاً سياسياً الذي يبدو وأنه سيستمر إلى انتخابات عام 2014. بالإضافة إلى معاناتها في محاولة السيطرة على العجز المالي، أصبحت الهند تعتمد على البنك المركزي لمنح الاقتصاد الدفعة التي يحتاجها.

وأخيراً، استسلم البنك المركزي الأسبوع الماضي إلى الضغوطات، وخفض سعر الفائدة. ويمكن أن يعتبر هذا التخفيض مكافأة للحكومة التي بدأت ببطء في اتخاذ موقف أكثر نشاطاً في اعتماد الإصلاحات الهيكلية، حيث أعلنت في سبتمبر عن سماحها لمتاجر التجزئة الأجنبية بدخول السوق الهندي، وسمحت بالمزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الطيران والاتصالات.

وبالنسبة للنظام المالي، فقد بينت الحكومة بعض التقدم كذلك، حيث تم الإعلان في الشهر السابق عن رفع أسعار التذاكر على كافة درجات النقل بالقطار، وهي المرة الأولى منذ ما يقارب عشر سنوات. كما اقترحت وزارة النفط الهندية رفع جزئي للقيود على الديزل بهدف خفض الدعم النفطي.

وهذه الخطوة من شأنها أن تساعد في تخفيض العجز المالي. ومع هذا، لا يزال هناك مجال للتقدم. فأحد أهم الأسباب لارتفاع التضخم الهندي هو ضعف البنية التحتية ورداءة وسائل النقل. فإذا لم تتبنى الحكومة إجراءات أكبر من جانب العرض، قد تستمر معاناة الهند مع ارتفاع مؤشر أسعار الجملة بشكل كبير ومستمر.

وكنتيجة لخفض سعر الفائدة، قد يشهد التضخم ارتفاعا صغيرا في الأشهر القليلة القادمة. ولتخفيض مستوى التضخم، يجب على الحكومة أن تحافظ على أو تزيد من إجراءاتها الإصلاحية. ولكن الإصلاحات الفعلية لا تبدو محتملة مع الانتخابات التي لن تحين إلا بعد عام كامل، ومع الحزب الحاكم الذي بدأ يفقد شعبيته. قد تضطر الهند إلى الانتظار للحصول على إصلاحات فعلية.

«شعاع» تطلق شركة مختصة بالتقسيط والتمويل الإيجاري في السعودية

أعلنت شعاع كابيتال امس عن تأسيسها لشركة «الخليج للتقسيط» في المملكة العربية السعودية، وذلك في أعقاب النجاح الذي لاقته شركة الخليج للتمويل في دولة الإمارات. وستوفر الخليج للتقسيط منتجات التقسيط والتمويل الإيجاري المتوافقة مع أحكام الشريعة للشركات عبر مجموعة واسعة من القطاعات والأصول، على أن يتم تشغيلها قبل شركة الخليج للتمويل وفقاً لعقد إداري أبرمته الأخيرة مع شعاع.

الشيخ مكتوم حشر آل مكتوم

وقال الشيخ مكتوم حشر آل مكتوم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لـ شعاع كابيتال ورئيس مجلس إدارة الخليج للتمويل: «نحن متحمسون إزاء تأسيس شركة الخليج للتقسيط في المملكة العربية السعودية والذي يمثل خطوة استراتيجية هامة في سياق أعمال شعاع الائتمانية كما قد أعلنا عنها في شهر أكتوبر الماضي. كما تشكل الخليج للتقسيط فرصة لشعاع كابيتال لتأسيس أعمال ناجحة ضمن أكبر اقتصاد على مستوى المنطقة. وبعد استثمارنا في الخليج للتقسيط استثمارنا في قصة النجاح السعودية، وهو يؤكد على ثقتنا الراسخة بالقطاع الخاص السعودي المتنامي».

هذا ويبلغ حجم إجمالي الناتج المحلي في المملكة، وهي كبرى اقتصاديات المنطقة، حوالي 435 مليار دولار، ومن المتوقع له أن ينمو بنسبة 4.5 في المئة خلال العام الحالي. وعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة تمثل ما يعادل 90 في المئة من قطاع الأعمال السعودي وتوظف حوالي 24.7 في المئة من القوى العاملة، إلا أنها تستأثر بحصة ضئيلة لا تتجاوز 2 في المئة من قروض المصارف السعودية. ونظرا لوجود أكثر من 220 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في المملكة، والعديد منها لا يحصل على التمويل اللازم، فمن الواضح أن مستويات الطلب على الخدمات الائتمانية تتخطى العرض.

ومن جانبه، صرح الدكتور صباح البنعلي، رئيس مجلس إدارة الخليج للتقسيط ونائب رئيس الخليج للتمويل: «يعتبر دخولنا السوق السعودية فرصة ممتازة لتوسيع رقعة أعمال شعاع الجغرافية والعمل في سوق جديدة وديناميكية. لدينا خبرات متقطعة النظير في مجال العمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسنتمكن عبر الخليج للتقسيط من مد قطاع الأعمال في المملكة بباقة متنوعة من الحلول الائتمانية. نحن على يقين بأن عدد كبير من الشركات تتطلب هذه الحلول، مما سيمهد لنا الطريق كي نستأثر بحصة كبيرة من السوق المحلية».

وقد تم تعيين دافيد هنت بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة الخليج للتقسيط في المملكة العربية السعودية. ويمتلك السيد هنت دراية متعمقة بالمنطقة وخبرة واسعة كعضو منتدب عمل في مجال الخدمات المالية في الأسواق الناشئة لمدة تزيد عن 24 عاماً، وبالتالي هو يمتلك كافة المؤهلات لقيادة أعمال الشركة وتوسيعها في المملكة. وشغل السيد هنت العديد من المناصب العليا والإدارية في مجموعة «آتش آس بي سي»، وشغل منصب العضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة اللجنة التنفيذية لشركة «سآب تكافل». إحدى الشركات السعودية الرائدة في مجال خدمات التأمين، كما عمل مؤخراً بمنصب رئيس خدمات التأمين في المنطقة في بنك «آتش آس بي سي» بالشرق الأوسط. ويسقود السيد هنت في الخليج للتقسيط فريق متمرس من المصرفيين والمختصين بالشؤون المالية والائتمانية.

وقال هنت: «تعتزم الخليج للتقسيط تقديم الحلول التمويلية للشركات العاملة بمختلف القطاعات، من قطاع الإنشاءات والتطوير العقاري، إلى الرعاية الصحية والتعليم، سواء أرادت تلك الشركات تعزيز أعمالها أو توسيعها من خلال الاستحواذ على أصول جديدة، مثل المصانع والمعدات الثقيلة والمعدات الطبية وغيرها».

«ساكسو بنك»: السلع العالمية حققت مكاسب قوية

قال تقرير ساكسو بنك بدأت معظم السلع العالمية الرئيسية عام 2013 بتحقيق مكاسب قوية، حيث يُظهر المؤشران الرئيسيان عائدات قوية، وخاصة مؤشر سبلع ستاندرد آند بورز وجولدمان ساكس للسلع المتقل بقطاع الطاقة، وذلك نتيجة لأداء قوي شهده البنزين والنفط الخام، هذا وفقاً ماقاله، هذا ماقاله التقرير الاسبوعي لساكسو بنك.

وأضاف التقرير كانت العناصر المحركة لهذا الأداء الجيد كثيرة إلا أن أهمها زيادة توقعات النمو الاقتصادي وانخفاض العلاوات المضافة على الأسعار عند المخاطر السياسية واستمرار السياسات النقدية المتشددة وليس آخرها ضعف الدولار مقابل معظم العملات بالإضافة إلى الين الياباني الذي نزلت قيمته بشكل كبير خلال شهر يناير.

وأشار التقرير أن بعض التحول عن السندات طويلة الأجل والذهب سوف تؤدي زيادة النمو «المحققة والمتوقعة» بكل تأكيد إلى تحفيز إطلاق التوقعات بشأن حدوث تغيير في السياسات النقدية المتساهلة التي تطبّق حالياً من قبل بعض الاقتصادات الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، مثل هذا التغيير - عند حدوثه- قد يُحدث موجة من الريبة في أوساط المستثمرين.

وتابع قد شهدت بعض أسواق السندات -وربما الذهب بالفعل- تأثيراً ناتجاً عن مثل هذه التوقعات المتوّاقة مثل بعض المستثمرين الذين تحولوا عن السندات طويلة الأجل والذهب إلى الأسهم العادية خلال الشهر الماضي.

إلا أنه ما دامت هناك بعض العناصر المحرّكة أو كلها باقية في اللعبة، فإنه لن يتبقى لدى مستثمري السلع إلا القليل من المبررات ليحدوا من التعرض الشامل والطويل الأمد.

ومن الواضح أن هذا سوف يحمل خطر أن تُجهد بعض هذه الأسواق نفسها بتحمل المزيد من الأعباء، وبالتالي تبدأ ببيع الأسهم بعد أن تزيد قيمتها؛ إلا أن مثل هذا السيناريو لا يزال يبعد عدة أسابيع إذا بنينا حكمنا على الثلاث سنوات الماضية. كان متوسط عائد شهر فبراير في مؤشر سلع دوا جونز يو اس بي بونذر الواسع النطاق 2.6 في المئة من 2010 إلى 2012.

وعن أداء القطاع لمدة شهر فقد أشار كل من بلومبرج وساكسو بنك أن البنزين المزوج بمكونات مزج بنزين المحركات المعدة للمزج بالأكسجين لإنتاج بنزين المحركات المركب النهائي مادة قوية الأداء خلال شهر كانون الثاني وذلك يرجع أساسا لأسباب فنية نتجت عن مخاوف من أن مخزونات الساحل الشرقي للولايات المتحدة سوف تنقلص من مستوياتها -المنخفضة أساسا- خلال الأسابيع القليلة بسبب دخول المصافي في جولة الصيانة السنوية وموسم الإصلاح.

وخلال العامين الماضيين كان هناك فرق كبير بين السعر الفوري للمنتجات البترولية المكررة وسعر النفط الخام بسبب توافر نفط خام غرب تكساس الوسيط الرخيص الذي يمكن أن يكرر ليصبح منتجات مسعرة على خلفية أسعار نفط خام برنت المرتفعة؛ دل هذا على أن العديد من مصافي البترول واصلت الانتاج، مما أدى في نهاية المطاف إلى تأجج الحاجة الماسة إلى الصيانة هذا العام.

تقرير: مشاريع الإنشاءات في مجلس «التعاون» ترتفع إلى 68.7 مليار دولار

كشف تقرير معمّق عن القطاع صدر امس واجرته شركة Ventures ME، انه قد تم استكمال مشاريع إنشاءات بقيمة 68.7 مليار دولار في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2012.

ورغم أن الأرقام الواردة كانت اقل مما كان مقدراً لها بشكل مسبق، إلا أن قطاع الإنشاءات في المنطقة شهد نموا بنسبة 48 في المئة عما تم تحقيقه في العام 2011 عندما بلغت قيمة المشاريع الإنشائية المستكملة مبلغ 46.5 مليار دولار. ويتوقع التقرير أيضا زيادة إضافية بنسبة 19 في المئة في نمو القطاع في العام 2013، حيث من المنتظر أن تصل قيمة مشاريع الإنشاءات المستكملة مبلغ 81.6 مليار دولار.

ومن المتوقع أيضاً لقيمة مشاريع الإنشاءات الجديدة في المنطقة أن ترتفع في العام 2013، مع توقع ترسية مشاريع تقدر قيمتها بمبلغ 64.5 مليار دولار إلى المقاولين خلال الأشهر الـ12 المقبلة. ويُظهر هذا الرقم زيادة حادة تبلغ الثلث «33 في المئة» في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في العام 2012 «وبلغت قيمتها 48.4 مليار دولار».

وفي العام 2012، تصدّرت القطاعات السكنية والتجارية وقطاع الضيافة سوق المشاريع المستكملة في المنطقة بقيمة 29.4 مليار دولار و12.2 مليار دولار و5.5 مليارات دولار على التوالي. ومن المساهمين الهامين في المشاريع المستكملة، نذكر أيضا قطاع التعليم والقطاع الطبي وقطاع التجزئة، مع مشاريع مستكملة بقيمة 5.2 مليار دولار و3.3 مليارات دولار و2.4 مليار دولار على التوالي.

وباشرت حكومات المنطقة بإجراء المشاريع ضمن عدد من القطاعات الرئيسية تلبية لذلك الطلب. ورغم أن انتعاش القطاع العقاري التجاري يبقى منخفضاً بعض الشيء، إلا أن هناك فرصاً جديدة تبرز في القطاع السكني وقطاعات الضيافة والتجزئة والتعليم، ولو أنها كانت بوتيرة منتظمة حذرة.

وفي الوقت الذي ما يزال فيه الاقتصاد العالمي ككل راكداً بشكل نسبي، فمن الممكن القول أن قطاع الإنشاءات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وقطاع الديكورات الداخلية والتجهيزات المرتبط به، يستعيدان زخمهما ونموهما في الوقت الراهن.

«تبريد»: 236.3 مليون درهم أرباح 2012

أعلنت الشركة الوطنية للتبريد المركزي «تبريد»، شركة تبريد المناطق التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، اليوم، عن نتائجها المالية المدققة للعام 2012. وساهم أداء وحدة المياه المبردة وتحسن معدلات الكفاءة التشغيلية بارتفاع الأرباح، مدعوماً بارتفاع حجم الخدمات الموصلة للعملاء الذي ازداد بنحو 64.000 طن تبريد خلال العام 2012.

وارتفع صافي الأرباح المنسوبة إلى الشركة الأم بواقع 29 في المئة محققاً نمواً وصل إلى مبلغ وقدره 236.3 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع مبلغ وقدره 182.7 مليون درهم إماراتي خلال العام 2011.

ارتفاع الأرباح التشغيلية بواقع 27في المئة لتصل 347.1 مليون درهم

بلغت الإيرادات التي حققتها المجموعة مبلغ وقدره 1.128.7 مليون درهم إماراتي، وهي نفس الإيرادات تقريباً المسجلة في العام الماضي «التي بلغت 1.114.6 مليون درهم إماراتي»؛ وجاء ذلك متوقعاً وبالتماشي مع استراتيجية الشركة الرامية لتقليل الاعتماد على الأعمال الغير أساسية.

ارتفعت إيرادات أعمال المياه المبرّدة بواقع 7 في المئة لتصل الى مبلغ وقدره 1.011.0 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع مبلغ وقدره 943.8 مليون درهم إماراتي خلال العام 2011.

ارتفعت الأرباح التشغيلية لوحدة المياه المبرّدة بواقع 27 في المئة لتصل الى مبلغ وقدره 347.1 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع مبلغ وقدره 274.4 مليون درهم إماراتي خلال العام 2011، حيث حققت الشركة إستفادة أكبر من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية وتعزيز الكفاءة.

ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والإستهلاك «EBITDA» بواقع 15 في المئة محققة مبلغ وقدره 501.7 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع مبلغ وقدره 434.7 مليون درهم إماراتي خلال العام 2011.

وانخفض صافي تكاليف التمويل بنسبة 18 في المئة ليصل الى مبلغ وقدره 176.7 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع مبلغ وقدره 216.1 مليون درهم إماراتي خلال العام 2011.

واستكملت «تبريد» توسعة محطة تابعة لها بمدينة العين تخدم جامعة الإمارات لتزيد قدرة التبريد فيها إلى أكثر من 18.000 طن تبريد في الربع الثاني من العام 2012

وقال وليد المقرب المهيري، رئيس مجلس إدارة «تبريد»: «يستند أداؤنا القوي على نجاح الاستراتيجية المعتمدة والتي نسعى من خلالها لتطوير أعمال وحدة المياه المبرّدة وتقليل الاعتماد تدريجياً على أعمال الوحدة الهندسية غير الأساسية».

وأشار المهيري إلى مساعي الشركة الرامية للتركيز على خدمة العملاء الحاليين والمحتملين في المستقبل وتعزيز عوائد المحطات الحالية من خلال ترشيد الانفاق وتحسين الكفاءة، وأضاف: «تواصل تعزيز علاقات الشراكة مع أبرز المؤسسات الرائدة في دول الخليج ونفخر بتوفير خدمات حيوية تلعب دورا مهما في دفع عجلة النمو وتنويع مصادر الدخل في المنطقة».

بورصة مصر: إجراءات جديدة للانفتاح على الأسواق العالمية

جاء توقيع البورصة المصرية اتفاقاً مع بورصة نيويورك لإطلاق وتداول العقود المستقبلية، وعدد آخر من المشتقات المالية، خطوة رئيسية على طريق انفتاح البورصة المصرية على الأسواق العالمية.

ووفقا لهذا الاتفاق تبدأ البورصة المصرية اتخاذ سلسلة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتقنية، تمهيدا لتنفيذه خلال الأسابيع المقبلة.

ويتضمن الاتفاق السماح، لأول مرة، بطرح منتجات مالية جديدة مستندة إلى المؤشر الرئيسي للبورصة، وهو مؤشر «إيجي إكس 30»، وتشمل هذه المنتجات عددا كبيرا من المشتقات وخيارات البيع والعقود المستقبلية، مما يعني توسيع السوق، ودخول مستثمرين جدد ممن يجيدون التعامل في هذه المشتقات المالية.

ومن المنتظر أن تستند عمليات التسعير الخاصة بهذه الأدوات الجديدة على التحليل المستقبلي لأداء الشركات والأسهم الخاصة بها، إلى جانب التوقعات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية أو الخدمية التي تنتمي إليها الشركات، وكذلك التوقعات المستقبلية لأداء الاقتصاد الكلي في مصر، وفقا لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية.

وجاء اختيار هذا التوقيت لتوقيع الاتفاقية، من أجل تعزيز الثقة بالسوق المصرية، وقدرة الاقتصاد الكلي على التعافي مستقبلاً في حالة حدوث تقدم ملموس على صعيد الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد، وكذلك إرسال إشارات إيجابية لأسواق المال الدولية، خاصة في غرب أوروبا والولايات المتحدة، بعزم البورصة المصرية على المضي قدما على طريق الانفتاح، والاندماج في الأسواق الدولية، بهدف تعزيز جاذبية وتنافسية هذه البورصة، مقارنة بأسواق المال في منطقة الشرق الأوسط.

كما تستهدف الخطوة منح البورصة المصرية جرعة دعم بعد حالة التراجع وعدم الاستقرار التي تشهدها السوق منذ أسابيع عدة، ومحاولة لدفع المؤشر العام ليكسر نقطة المقاومة الرئيسية عند ستة آلاف نقطة، مما يمنح المستثمرين أملاً في استعادة السوق أوضاعها الطبيعية في النصف الأول من العام الجاري، وتعويض الخسائر التي لحقت بالمستثمرين ولو جزئيا، بعد أن تهاوى المؤشر العام للسوق من عشرة آلاف نقطة، عند اندلاع ثورة 25 يناير، لأقل من أربعة آلاف، في بعض أسابيع التداول.

وتسعى إدارة البورصة المصرية من هذه الخطوة إلى اجتذاب شريحة جديدة من المستثمرين الأجانب للتعامل على أسهم الشركات المصرية المدرجة على مؤشر «إيجي إكس 30»، لاسيما من الصناديق الدولية المتخصصة في التعامل مع المشتقات والعقود المستقبلية، إلى جانب أن طرح هذه الأدوات مع شهادات الإيداع الدولية التي تصدرها 5 شركات مصرية.

ويجري التداول عليها يومياً، في بورصة لندن، وهي الشهادات المعروفة باسم GDR «جي دي آر» يمنح البورصة المصرية مزيداً من الصفة الدولية، مما يؤهلها لتلعب دوراً إقليمياً، تكون من خلاله آلية ربط بين عدد من البورصات العربية المتقدمة، وحركة الأسواق الدولية في لندن وفرانكفورت ونيويورك، والتي تمثل أبرز ثلاث بورصات تأثيرا على حركة الاقتصاد في مصر والبلدان العربية.

وحسب معلومات حصلت عليها «الاتحاد» فإن أول عقود خيارات مستقبلية سوف يتم طرحها، ترتبط بعدد من الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الذي يتوقع له الكثيرون مزيدا من النمو في السنوات القليلة المقبلة لاسيما الصناعات التي تصدر للخارج، والتي تتمتع بقدرة عالية على تصريف منتجاتها في السوق المحلية، بفضل نمو الاستهلاك والطلب الكبير على منتجاتها.

كما تشمل قائمة الشركات المرشحة، ضمن مؤشر «إيجي إكس 30»، شركات عدة، تعمل في الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات والأدوية والأسمدة وبعض الشركات المالكة لاستثمارات فندقية وسياحية، حيث من المقرر طرح منتجات في حدود عشرة مليارات دولار بشكل مبدئي، للتعرف إلى درجة إقبال السوق الدولية على هذه العقود والخيارات المستقبلية، على أن يتم تقييم التجربة بالتعاون بين إدارة البورصة المصرية وإدارة بورصة نيويورك «يوروتكست»، وتوسيع نطاق المنتجات المطروحة والشركات المستندة اليها اعتبارا من يوليو المقبل، وبعد استيفاء القواعد الفنية والقانونية واللوجيستية اللازمة كافة.

قوائين جديدة للبورصة المصرية